

00971 2 6678841

اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات

THE SUPREME COMMITTEE FOR THE SUPERVISION OF THE TELECOMMUNICATIONS SECTOR

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥
بشأن السياسة العليا لقطاع الاتصالات
في دولة الإمارات العربية المتحدة

اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون إتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣م بشأن تنظيم قطاع الاتصالات وتعديلاته.

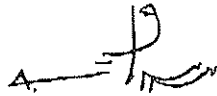
تقرر :

المادة الأولى

اعتماد وإصدار السياسة العليا لقطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو مبين في المرفق وعلى الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات متابعة تنفيذها وتعتبر هذه السياسة ملزمة للجميع فيما يتعلق بقطاع الاتصالات في الدولة.

المادة الثانية

يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.



سلطان بن سعيد المنصوري

رئيس اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات

صدر في أبوظبي بتاريخ 24 ديسمبر ٢٠٠٥م

**General Policy for the
Telecommunications Sector
in the State
of the United Arab Emirates
(2004-2010)**

**السياسة العليا لقطاع الاتصالات
في دولة الإمارات العربية المتحدة
(2010-2004)**

المحتوى

Contents

- 1- مقدمة
- 1 Introduction
- 2- أهداف الحكومة
- 2 Government Objectives
- 3- السياسات
- 3 The Policies
- 3.1 Establish Policies and Regulatory Framework 1.3 صياغة السياسات والاطار التنظيمي.
- 3.2 Promote and develop New Technologies 2.3 تشجيع وتطوير التقنيات الحديثة.
- 3.3 Become the Regional ICT Hub 3.3 التحول إلى مركز رئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.
- 3.4 Develop the Country's Human Capital 4.3 تطوير الموارد البشرية في الدولة.
- 3.5 Encourage Research and Development 5.3 تشجيع البحث والتطوير.
- 4- المتابعة الدورية وتحديث السياسة
- 4 Policy Reviews

1 المقدمة

1 Introduction

This document describes the General Policy for the Telecommunication Sector (the "GTP") of in the State of the United Arab Emirates (the "Government"). The GTP will function as a catalyst towards accelerating the growth and development of the

تتضمن هذه الوثيقة توصيفاً للسياسة العليا لقطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة (الحكومة)، حيث تهدف هذه السياسة إلى تسريع معدلات نمو وتطوير قطاع الاتصالات، وتفعيل دوره في تعزيز جهود الحكومة،

telecommunication sector in its efforts to support the Government's goal of developing the country as the premier Information and Communication Technology ("ICT") hub in the region and beyond.

The Government recognizes that the provision of a world-class competitive telecommunication infrastructure is of critical importance to the economic development of the country. This sector is a key enabler for the other sectors of the economy and a critical catalyst for national progress. It forms the backbone of industries such as trade, financial services, technology-based services, tourism, media, education, oil, manufacturing, transportation and health services.

The policies contained herein will serve as guidelines to all parties involved in the telecommunications sector, including consumers, service providers, operators, investors and the Government.

2 Government Objectives

The key government objectives of relevance to the GTP are:

- To develop the non-oil sector of the economy including the areas of trade,

وأهدافها الرامية إلى تحويل دولة الإمارات إلى مركز رئيسي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الإقليمي والعالمي.

تدرك الحكومة أن توفير بنية ذات مواصفات عالمية ومنافسة يعتبر مطلباً جوهرياً لإنجاح جهود التنمية الاقتصادية، وضمان معدلات النمو المنشودة للاقتصاد المحلي. وذلك لما يتمتع به قطاع الاتصالات من أهمية كأحد الروافد الداعمة لبقية القطاعات الاقتصادية، وما يمثله كدافع رئيسي لجهود التنمية الوطنية؛ فقطاع الاتصالات يمثل العمود الفقري للعديد من المجالات الاقتصادية، مثل أنشطة التبادل التجاري، والخدمات المالية والسياحة، والإعلام، والتعليم، والنفط، والتصنيع، والمواصلات، والخدمات الصحية، والقطاعات الاقتصادية الحديثة المعتمدة في جوهرها على التقنيات الحديثة خاصة تكنولوجيا المعلومات.

لذا فإن السياسات المتضمنة في هذه المذكرة تعتبر نصوصاً إرشادية لجميع الأطراف المعنية بقطاع الاتصالات بما في ذلك العملاء، وموفري الخدمة، والمؤسسات المشغلة لخدمات وشبكات الاتصالات، والمستثمرين، إضافة إلى الحكومة.

2 أهداف الحكومة:

تتمثل أهداف الحكومة ذات العلاقة بالسياسة الوطنية للاتصالات فيما يلي:

- دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية

financial services, technology-based services, tourism, media, education, manufacturing, transportation and health services. To reinforce the utilization of advanced technology.

- To support and promote economic growth while maintaining economic and social stability.
- To increase the participation of UAE nationals in the economy.
- To catalyze the policies that lead to building a comprehensive strategy aimed at developing a diverse economic infrastructure.

3 The General Policies

In order to help achieve the above-mentioned objectives, the Government has outlined the following policies for the telecommunications sector:

3.1 Establish Policies and Regulatory Framework

The Government will establish a regulatory and policy framework that facilitates the development of the country's telecommunications and ICT infrastructure and services in order to meet national, regional and international objectives through:

1. Gradually introducing competition in the telecommunications sector to achieve

بالدولة، وتشمل قطاعات التجارة، والخدمات المالية، والسياحة، والإعلام، والتعليم، والتصنيع، والنقل، والمواصلات، والخدمات الصحية، وتعزيز اعتمادها على التكنولوجيا المتطورة.

- دعم وتشجيع النمو الاقتصادي، مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- زيادة حجم مشاركة العناصر الوطنية في التطور الاقتصادي.
- العمل على تفعيل السياسات الرامية لبناء استراتيجية شاملة لتتويج القاعدة الاقتصادية.

3 السياسات العامة:

وفي سبيل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، قامت الحكومة بتطوير مجموعة من السياسات المتعلقة بقطاع الاتصالات وهي:

1.3 صياغة السياسات والاطار التنظيمي

تعنى الحكومة بوضع إطار من التشريعات والسياسات التي تيسر عملية تطوير قطاع الاتصالات بالدولة، وتساعد على الإرتقاء بالبنية الأساسية اللازمة لتنمية قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، سعياً نحو تحقيق الأهداف المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال:

- 1- فتح سوق الاتصالات المحلية أمام المنافسة بشكل

00971 2 6678841

greater efficiency, ever increasing quality, diverse choices and availability of services.

2. Ensuring that such competition is sustainable, through providing an appropriate regulatory framework to protect the rights of the enterprises operating in this sector and to protect the rights of the consumers in the Telecommunications services.

3. Ensuring that all reasonable demands for telecommunications services are met and in particular, that ubiquitous and affordable access to basic telecommunications services is provided to all segments of society.

4. Transforming the economy through accelerated development of the national telecommunication and ICT infrastructure.

5. Managing scarce national resources such as but not limited to spectrum, numbering and rights of way in a transparent and non-discriminatory manner, having regard for the need to foster efficient use of such resources to enable sustainable competition.

6. Encouraging all segments of society to use the Internet to access and contribute to information, ideas and knowledge while promoting responsible use thereof in accordance with the social and moral values of the country.

7. Encouraging participation and investment by local and international companies in the development of the

تدريجي، بغية رفع كفاءة هذا القطاع، والارتقاء بنوعية المنتجات، والخدمات المقدمة للعملاء، وتنوع الخيارات المعروضة، وضمان توافرها.

2- تأكيد استمرارية المناقشة عبر إيجاد الإطار التشريعي الملائم لحماية حقوق المؤسسات العاملة في هذا القطاع، وحماية حقوق المشتركين في خدمات الاتصالات.

3- العمل على تلبية كافة المتطلبات المتعلقة بخدمات الاتصالات، وخاصة ضمان توافر خدمات الاتصالات الأساسية لقطاعات المجتمع المختلفة بكلفة معتدلة.

4- تعزيز الحركة الاقتصادية عبر تنمية البنية الأساسية لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالدولة.

5- إدارة الموارد الوطنية المهمة، على سبيل المثال لا الحصر: (نطاقات الترددات والترقيم والمسارات الخطية)، بشفافية ومن دون أي شكل من أشكال التحيز، أو التمييز، مع التركيز على تحقيق أعلى استفادة ممكنة من وراء استثمار تلك الموارد بغية تفعيل المناقشة المستدامة.

6- تشجيع كافة قطاعات المجتمع على استخدام شبكة الإنترنت من أجل المشاركة في عملية تبادل المعلومات والأفكار والخبرات، مع التوجيه بأهمية استخدام الشبكة استخداماً مسؤولاً، يحافظ على القيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية المرعية بالدولة.

7- تشجيع الشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية على الاستثمار، والمساهمة في تطوير قطاع الاتصالات

telecommunications sector and the innovative applications of advanced and emerging technologies.

8. Ensuring that adequate protection is given to the rights and interests of all consumers of telecommunications services, including but not limited to data protection, privacy and resolution of complaints.

9. Encouraging the scarce individual highly skilled experts in the ICT sector.

10. Encouraging the convergence of the Telecommunications sector with other national sectors through establishing a fully integrated relationship on both vertical and horizontal levels.

11. Educating the society on the proper and responsible use of the different Telecommunication services.

3.2 Promote and Develop New Technologies

The Government will promote the use of new technologies in the UAE through:

1. Leading the Region with existing and future e-government initiatives

2. Facilitating the development of e-commerce and value-added services

والتطبيقات الجديدة للتكنولوجيا المتطورة والمستحدثة.

8- توفير الحماية الكافية فيما يتعلق بحقوق ومصالح المستخدمين من خدمات الاتصالات، وتشمل هذه الحماية- ولا تقتصر على- حماية البيانات، حماية الخصوصية، وحل المنازعات.

9- التأكيد على الكفاءات الفردية، ذات الاختصاص العالي في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

10- التشجيع على دمج قطاع الاتصالات مع القطاعات الوطنية الأخرى، من خلال إيجاد علاقة تشابكية ومتكاملة على المستويين الرأسي والأفق.

11- تثقيف المجتمع بالإستخدام الواعي والمسؤول لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المختلفة

2.3 تشجيع وتطوير التقنيات الجديدة

تعمل الحكومة على تشجيع استخدام التكنولوجيا والتقنيات الجديدة في الدولة من خلال الآتي:

1- تحقيق الريادة الإقليمية في مجال الحكومة الإلكترونية وخدماتها على مستوى المنطقة، اعتماداً على البنى الأساسية الحالية والمستقبلية.

2- توفير ودعم التسهيلات اللازمة لتنمية التجارة الإلكترونية، والخدمات ذات القيمة المضافة عن طريق

utilizing an advanced telecommunications infrastructure.

3. Encouraging the development and deployment of infrastructure taking advantage of the convergence of information technology, media, and telecommunication.

3.3 Become the Regional ICT Hub

The Government will support the development of the UAE as a regional ICT and telecommunications hub by:

1. Encouraging the establishment and growth of competitive ICT based enterprises.
2. Encouraging the development of value-added and enhanced services that make use of broadband, wireless and other innovative technologies.
3. Ensuring a secure environment in telecommunication applications and usage, including information security and network security, authentication, privacy and consumer protection by developing Policies and Regulatory Framework for this subject.

الاستفادة من البنى الأساسية المتطورة في مجال الاتصالات.

3- تشجيع تطوير البنى الأساسية وتوسيع نطاقها عبر الاستفادة من تقنيات الدمج الحديثة بين تكنولوجيا المعلومات، والإعلام، والاتصالات.

3.3 التحول إلى مركز رئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة

تعمل الحكومة على دعم موقع دولة الإمارات الريادي ومكانتها كمركز محوري لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة من خلال:

1- تشجيع وتنمية تأسيس المشروعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- حفز نمو قطاعات الخدمات المطورة ذات القيمة المضافة التي تعتمد على وصلات الشبكات ذات القدرات العالية، والتقنيات، والاتصال اللاسلكي وغيرها من التقنيات المبتكرة.

3- تأكيد على إيجاد بيئة ملائمة لتطبيقات واستخدامات الاتصالات التي تشمل حماية المعلومات، وحماية الشبكات، والتوثيق الإلكتروني وحماية الخصوصية وحماية المستهلك من خلال وضع السياسات والاطار التنظيمي التي تخدم هذا الغرض.

4.3 تطوير الموارد البشرية بالدولة

3.4 Develop the Country's Human Capital

The Government will facilitate the development of human capital in the telecommunications and ICT sector to meet the demands of the economy, serving both local and regional requirements by:

1. Investing in national capability development in order to improve the demand-supply of telecommunications and ICT national human resources and build national capabilities in emerging areas of growth in this sector.
2. Promoting the use of ICT in all stages of education, training and human resource development.
3. Encouraging content creators, publishers, producers, teachers, trainers, archivists, librarians and learners to play an active role in promoting ICT.

3.5 Encourage Research and Development

The Government will encourage research and development activities within an integrated complex, and establish relationships with international academic institutions.

تعنى الحكومة بإيجاد التسهيلات الكفيلة بتطوير الكوادر البشرية اللازمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية اللازمة لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية من خلال:

- 1- الاستثمار في تطوير القدرات المحلية لتلبية حاجة سوق العمل من العناصر الوطنية المتخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتأهيلهم لمواكبة التطورات الجديدة في هذا القطاع.
- 2- تشجيع استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات التعليم والتدريب، وتطوير الموارد البشرية.
- 3- تشجيع المتخصصين في القطاعات المختلفة، مثل تطوير المحتوى والنشر، والإنتاج، والتعليم، والتدريب، والأرشيف، والمكتبات، وأيضا المتعلمين، على المساهمة بفعالية في دعم وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5.3 تشجيع البحث والتطوير

ستعمل الحكومة على تشجيع أنشطة البحث والتطوير من خلال منظومة متكاملة ومن خلال إقامة علاقات مع المؤسسات الأكاديمية العالمية.

4 المتابعة الدورية وتحديث السياسة :

4 Policy Reviews

The Government believes that it is important that its policies continue to be relevant in a rapidly changing and dynamic environment. The Supreme Committee for the Supervision of the Telecommunications Sector will monitor both local and global telecommunications sector trends in order to provide timely and relevant advice for the Government policy reviews. This is to ease facilitate the creation of opportunities and sound investment environment and to encourage making use of the expertise of other developed countries.

تؤمن الحكومة بأهمية مراجعة السياسات لضمان مواكبتها للتطورات المتلاحقة ضمن بيئة تتسم بالديناميكية والتغير السريع، حيث تضطلع اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات بالدولة بمهمة مراقبة المستجدات في قطاع الاتصالات على الصعيدين المحلي والعالمي، من أجل إعطاء الملاحظات الهامة للحكومة أولاً بأول بحيث يتسنى لها تحديث السياسة، وذلك ليساهم في إيجاد الفرص، وتسهيل الاستثمار، والعمل في الصناعة، وتشجيع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.